الكبير للتضحيات التي قدّمها الفلسطينيون في مواجهته، لتثبيت حقوقهم القومية، ودفاعاً عن هويتهم الوطنية. هنا تبدو أهمية الانتفاضة في كونها زمان ومكان انعقاد التناقضات الاقليمية (الاسرائيلية والعربية)، وما تمثّله هذه من رموز لتناقضات دولية، اميركية أساساً، تتغيّر بوتائر متسارعة، يدفع الفلسطينيون تحت الاحتلال الكثير من دمهم واملاكهم ومستقبل وجودهم المعيشي والاجتماعي ثمناً لها.

السؤال الدامي الذي طرح نفسه، بقوة، هو هل كانت الانتفاضة الفلسطينية، مرة أخرى، زمان ومكان انعقاد تناقضات الموقف الأميركي ؟ نجيب عن ذلك بداهة، بأن ما هو تاريخي في مواقف الانتفاضة هو انها فرضت على كل الأطراف اعادة ترتيب الأولويات، حتى على الطرف الاميركي نفسه. وهنا يكمن السر في التجاوب السريع والمتطابق للولايات المتحدة، التي سارعت، في شخص وزير خارجيتها، الى طرح مبادرة للتوصل الى تسوية للنزاع انطوت على محاولة مزاوجة بين ما انتهت اليه اتفاقيتا كامب ديفيد وبين الحد الأدنى من أهداف المؤتمر الدولي على أرضية «الجوهر»، أي مبادلة الارض بالسلام. وبمعنى آخر، كانت المبادرة تنطوي على ثلاثة أهداف، اثنان منهما تكتيكيان من بقايا كامب ديفيد، والثالث استراتيجي يلتقي، شكلياً، مع فكرة المؤتمر الدولي. الهدف الاول، اخماد انتفاضة الارض المحتلة، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من المدن والقرى الى مواقعه العسكرية، تمهيداً لاجراء انتخابات بين الفلسطينيين. والهدف الثاني، منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وانتعاشاً اقتصادياً، وترتيب وفود المحادثات الاردنية ـ الفلسطينية التي سوف تفاوض الاسرائيليين في لجان ثنائية، يبدأ العمل بها انطلاقاً من الهدف الثالث، وهو عقد مؤتمر دولي، كمظلة، يدشّن تحت ظلها بدء المفاوضات المباشرة برعاية القوتين العظميين أساساً.

ولمّا كان شكل الحل، وفق أصول اللعبة الدبلوماسية بين «ثلاثية» شولتس وبين ما تراه تل ـ أبيب، بعيد المنال، انتهجت واشنطن خطين أساسيين لتحقيق ما تصبو اليه: خط ممارسة اقصى الضغط على اسرائيل للجمها عن القيام بأي عمل عسكري يعيد جميع الاوضاع في المنطقة الى نقطة الصفر؛ وخط يسعى الى اشراك الفلسطينيين في عملية السلام مع اسرائيل. واذا كان الضغط على اسرائيل هو الخط الاول لدى واشنطن، فان السؤال الذي بات يطرحه صانع القرار السياسي الاميركي هو ما الذي سينتجه زخم الحدث الراهن في الارض المحتلة، بعد قرار الملك الاردني فك العلاقة القانونية والادارية بها ؟ وكيف يُربَط، في نتائجه وتوجهاته، بالذي سبقه، أو بالذي سيليه، لتشكيل نسق سياسي واضح يفرز استراتيجيته، ذاتياً، وبتداعيات احداث مضبوطة الايقاع ؟

في مقدم ما يجدر التنبّه اليه، ثمّة حقيقة كانت قائمة، على الرغم من الاقنعة التي تخفيها، وهي ان اهتمام واشنطن بالفلسطينيين قد ازداد، ولا عجب ان تتحرك باتجاههم في اطار السعي الى اقرار السلام في المنطقة. في هذا الاتجاه، يمكن رصد توالد عدد من التصريحات الاميركية، منذ آب (أغسطس) الماضي، الداعية الى البحث في صيغة حل فلسطيني ـ اسرائيلي، وتحريك هذا الحل. ولم يكن من قبيل الصدفة ان يعلن وكيل وزارة الخارجية، جون وايتهيد، عن «ان الولايات المتحدة قد تقبل اشتراك وفد فلسطيني منفصل في مباحثات السلام». وفي السياق عينه، أكد ممثل الولايات المتحدة في المنظمة الدولية، فيرنون وولترز، بعد صدور قرار الملك الاردني، «ان المشكلة، الآن، هي مشكلة التمثيل الفلسطيني للارض المحتلة... فقد أصبحت هذه المشكلة أكثر تعقيداً، وان كان ذلك لن يؤدي الى عرقلة الجهود». أما السفير الاميركي السابق لدى المملكة السعودية، روبرت نيومان، فقد ذهب الى تأكيد ان «لا بديل من م.ت.ف. شاءت الولايات المتحدة ذلك أم أبَت». وحذّر من انه «اذا سمحنا للاحداث بأن تسير على غير هدى، كما تفعل الادارة الحالية، فمن المؤكد ان الوضع